التراث البحثى حول الذمة المالية للزوجة:عرض تحليلى

هبة خليل ابراهيم عبد المؤمن

مدرس مساعد بقسم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة

الملخص باللغة العربية:

يعرض هذا البحث لنماذج من الدراسات البحثية الفقهية والقانونية والاجتماعية التى تعمقت فى فهم وتحليل الواقع الاجتماعى للمرأة بصفة عامة، والزوجة على وجه الخصوص، فى بعض البلدان العربية كمصر والسعودية وفلسطين والجزائر وبعض الدول الغربية. وتبين من خلال بعض هذه الدراسات حفاظ النص القرآنى والأحكام الفقهية على هوية المرأة ومنحها الاستقلال المالى والمساواة بالرجل فى الحقوق والواجبات. وبذلك وجدت المرأة حقها فى الخروج لميادين العمل المختلفة ومنحها فرصاً متساوية مع الرجل، ودعم نجاحها المهنى بتأييد دستورى على المستوى الأكبر فى المجتمع، ولكن على المستوى الأصغر – فى محيط الأسرة– جاءت العادات والتقاليد الاجتماعية تشكل عائقاً أمام حصول الزوجة على مشاركة الزوج مشاركة علنية وفعلية فى القرارات الأسرية المختلفة.

The research heritage on the wife's financial assets: an analytical presentation

Heba Khalil Ibrahim Abdel Momen

Assistant lecturer in the Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University

hebamomen170@gmail. com

Abstract:

This research presents examples of jurisprudential, legal and social research studies that have delved into the understanding and analysis of the social reality of women in general, and wives in particular, in some Arab countries such as Egypt, Saudi Arabia, Palestine, Algeria and some Western

(ISSN: 2536 - 9555)

countries. It has been shown through some of these studies that the Qur'anic text and jurisprudential rulings preserve women's identity and grant them financial independence and equality with men in rights and duties. Thus, women found their right to go out to various fields of work and be given equal opportunities with men, and their professional success was supported by constitutional support at the largest level in society, but at the smaller level- within the family- social customs and traditions came to constitute an obstacle to the wife's access to the husband's public and actual participation in various family decisions.

مقدمة:

على مدار العقود الماضية استطاعت قضية الذمة المالية للمرأة داخل الأسرة الزواجية أن تثير انتباه العديد من الباحثين فى العلوم الاجتماعية. ففى السنوات الماضية تناولت علياء شكرى ٢٠٠٣حق المرأة فى الاستقلال بذمة مالية موضحة أن هذا الحق يدل على قوة المرأة/ ضعفها، ومدى تحكمها فى دخلها وشكل مشاركتها فى ميزانية الأسرة والتصرف فى ممتلكاتها التى قد اكتسبتها قبل الزواج أو بعده عن طريق الميراث أو العمل. مؤكدة على وضوح وصراحة موقف الشرع الإسلامى الذى جاء بمثابة نقلة حضارية كبيرة على الحضارات التى سبقته. فقد أعطى للمرأة حق الاستقلال المالى لقوله تعالى: "للرجال نصيب مما اكتسبوا، وللنساء نصيب مما اكتسبن" (سورة النساء، الآية ٣٢).

يعرض هذا الفصل لنماذج من الدراسات البحثية الفقهية والقانونية والاجتماعية التى تعمقت فى فهم وتحليل الواقع الاجتماعى للمرأة بصفة عامة، والزوجة على وجه الخصوص، فى بعض البلدان العربية كمصر والسعودية وفلسطين والجزائر وبعض الدول الغربية. وتبين من خلال بعض هذه الدراسات حفاظ النص القرآنى والأحكام الفقهية على هوية المرأة ومنحها الاستقلال المالى والمساواة بالرجل فى

الحقوق والواجبات. وبذلك وجدت المرأة حقها فى الخروج لميادين العمل المختلفة ومنحها فرصاً متساوية مع الرجل، ودعم نجاحها المهنى بتأييد دستورى على المستوى الأكبر فى المجتمع، ولكن على المستوى الأصغر – فى محيط الأسرة– جاءت العادات والتقاليد الاجتماعية تشكل عائقاً أمام حصول الزوجة على مشاركة الزوج مشاركة علنية وفعلية فى القرارات الأسرية المختلفة.

فمازال سلوك الزوج ومواجهته للمواقف الاجتماعية المختلفة داخل الأسرة، يرتبط بفكرة السلطة الأبوية والرجولة التى تعبرعن أن الرجل يكون فى المقام الأول دائماً، وأن اتخاذ القرارت الحاسمة ليس من حق الزوجة. لذا كان من الأهمية التعرف على كافة الجوانب البنائية المتمثلة فى النظام الدينى والاجتماعى والثقافى المتمثل فى القيم والمعتقدات والتقاليد، التى تعرقل أوتساعد على حصول الزوجة على الاعتراف بحقوقها المالية المستقلة عن الزوج. **وبناءعليه تم تضم محاور هذا الفصل العناصر التالية:**

أولاً: الدراسات الفقهية والذمة المالية للزوجة.

ثانياً: دراسات المشاركة والتوافق بين الزوجين والاستقرار الأسرى.

ثالثاً: المحددات الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرار الأسرى بين الزوجين.

رابعاً: دراسات حول التحولات الاجتماعية والذمة المالية بين الزوجين.

أولاً: الدراسات الفقهية والذمة المالية للزوجة:

تميل الدراسات التى تناولت القضايا الفقهية لحقوق الزوجة المالية من منظور الشرع الإسلامى الحنيف للتركيز على ثلاثة موضوعات رئيسية، إما بيان الأحكام الشرعية التى ينبغى على الدولة والقضاء مراعاتهاعند النظر للقضايا المتعلقة بأحقية الزوجة فى ذمة مالية مستقلة، أوالتركيز على أوجه التشابه والاختلاف بين آراء المذاهب الفقهية الأربعة، أوالقوانين الوضعية فيما يتعلق بالذمة المالية للزوجة كالدخل ومكتسباتها دون وصاية من الآخرين.

(ISSN: 2536 - 9555)

حاولت دراسة (أيمن أحمد محمد) بيان الأحكام الشرعية التى ينبغى على الدولة والقضاء مراعاتها عند النظر فى القضايا المتعلقة بالحقوق المالية للمرأة، وتلك الأحكام التى ينبغى على الرجل والمرأة معرفتها، ليعلم كلُ منهما ما له وما عليه، وكذلك بيان الأحكام الشرعية لما استجد من القضايا الحياتية الحديثة التى تحتاج إلى بيان حكمها الشرعى. فالمرأة لها حقوق مالية على الغير كالمهر والنفقة والإرث. . . إلخ وطرحت الدراسة تساؤلاً فرضته المستجدات العصرية بخروج الزوجة للعمل، هل الزوجة عليها التزامات وواجبات مالية كالنفقة على بيت الزوجية والنفقة على الأبوين؟.

وانطلقت الدراسة بهدف توضيح عظمة الدين الإسلامى فى نظرته إلى حقوق المرأة المالية منذ القدم، وأكدت على أن الشريعة الإسلامية تتسم بالشمول؛ فهى صالحة لكل زمان ومكان. كما رصدت الدراسة موقف بعض الدول الإسلامية من الحقوق المالية للمرأة، بهدف توجيه أفراد المجتمع الإسلامى إلى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالمرأة، من حيث مشروعية عملها، والشروط الواجبة لإباحة عملهاوخروجها من البيت، ومدى مساهمتها فى النفقة على الأصول والفروع والزوج. وتحذير النساء من الإنجراف وراء الغرب وبعض أفكاره التى تهدف النيل من المرأة وكرامتها وأخلاقها التى يحافظ عليها الشرع الإسلامى. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى الاستقرائى التحليلى وجمعت بيانات هذه الدراسة بالإعتماد على المصادر الفقهية والمذاهب الأربعة. وكشفت بعض النتائج الهامة: أن التمييز بين الرجل والمرأة فى بعض الجوانب والحقوق تقتضيه الوظيفة التى خصصتها الفطرة السليمة لكلٍ منهما، فالإسلام فرق بينهما فى الوظيفة والإختصاص وساوى بينهما فى الإنسانية والتكريم. وتتميز الشريعة الإسلامية فى تشخيصها للذمة المالية من حيث العناصر المكونة لها، والتصوير لها كوعاء افتراضى اعتبارى حالاً ومالاً، فهى لا تختلط بالعناصر المكونة لها. فمفهوم الذمة المالية بهذا القيد

يتكون من عنصرين، عنصر ايجابى وهو الحقوق ويعبر عنه بأصول الذمة، وعنصر آخر سلبى وهو الواجبات ويعبر عنه بخصوم الذمة. فالمرأة لها الأهلية الكاملة للتصرف بأموالها بشتى أنواع التصرف المشروعة دون أى قيد أو شرط من أحد عليها. وأكدت الدراسة أن إنفاق المرأة على البيت والفروع والزوج أوعلى نفسها فى حالة إعسار الزوج ويسرها، قد يكون بآثر رجعى ودين فى ذمة الزوج يرده إليها حسب رغبتها والإتفاق فيما بينهما(١).

واتفقت دراسة (سمية هقى) مع النتائج السابقة فى إلقاء الضوء على الحقوق المالية للمرأة، حيث جمعت بين واقع حقوق المرأة قبل الإسلام من حرمان وظلم، وبين واقعها فى المجتمعات الغربية التى أعطتها كامل حريتها دون التقيد بأحكام الشرائع السماوية، وذلك بتحميلها مسؤليات أكثر من طاقتها إلى درجة إهمالها لبعض واجباتها، وبين ما أعطاها الإسلام من حقوق عديدة واستقلال وكرامة. فالإسلام أعطى المرأة حقوقها المالية كاملة غير منقوصة وحررها من كل القيود التى تسلبها أهليتها فى التصرف والتملك، وسواها بالرجل فى الحقوق والواجبات. وانطلقت الدراسة لبيان حقوق المرأة وفقاً للشريعة الإسلامية والتأكيد على أن الفقه الحنيف صالح لكل زمان ومكان، ورصد الأدلة الفقهيه المؤكدة على أحقية المرأة كالرجل فى الحقوق دون تمييز، وأنها تتمتع بأهلية كاملة وحرية التصرف فيما تملك دون قيود. وقد كرمها الإسلام ببعض الحقوق التى جاءت لرعاية ضعف المرأة وخلق خيوط للمودة والرحمة والمحبة بين الزوجين. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائى والمقارن والتاريخى لكتب الفقه الأربعة والفقه المقارن. وتبين من النتائج أن الإسلام سبق كافة الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية البشرية فى تقرير حقوق المرأة المالية والاعتراف باستقلال ذمتها. وأن التمييز بين الرجل والمرأة فى بعض الواجبات والحقوق تقتضيه الوظيفة التى خصصتها الفطرة السليمة لكلٍ منهما. وأشارت إلى أن الزواج علاقة مقدسة لذلك حرص الإسلام

(ISSN: 2536 - 9555)

على توثيق هذه العلاقة بالعديد من الروابط مثل النفقة والمهروالميراث وغير ذلك. وأكدت على تمتع المرأة بذمة مالية مستقلة ولها أهلية كاملة للتصرف بدون قيود أو وصاية(٢).

واختلفت دراسة (جمانة محمد صبرى) مع دراسة سمية فى ضرورة الزام الزوج بالنفقة الكاملة للزوجة وركزت على كيفية اهتمام الشريعة الإسلامية بالذمة المالية للزوجة وكيفية الحفاظ عليها، فالحفاظ على المال أحد الضروريات الخمس فى مقاصد الشريعة الإسلامية. وشُرعت أحكام لتنظيم المعاملات المالية على مستوى الأفراد، ومن ضمن من فصّل الإسلام فى تعاملاتهم المالية كانت الزوجة، فأقال ذمتها المالية عن زوجها بل عن محيطها جملة، هذا من جمال تشريعه سبحانه وتعالى. وقد نص قانون الأحوال الشخصية الليبى على جميع الحقوق المالية للزوجة على زوجها كالمهر والنفقة والسكن وغيرها من الحقوق غير المالية، وهدفت الدراسة معرفة رأى الفقهاء وقانون الأحوال الشخصية الليبى فى الأموال المشتركة بين الزوجين فى حال الزوجية والطلاق والميراث. وحاولت بيان الإلتزمات الواجبة فى أموال الزوجة العاملة لغيرها فى الفقه وقانون الأحوال الشخصية الليبى. لأن التغيرات المجتمعية أدت لاختلاط أموال الزوجين الناتجة من كسبهما، مع عدم تحديد حقوق كل منهما فى الأموال ونصيبه. واعتمدت الدراسةعلى المنهج الإستقرائى والتحليل المقارن، عن طريق تحليل المضمون لكتب الفقه الأربعة وبعض نصوص القانون الليبى. وتوصلت الدراسة بالأدلة الفقهيه والآيات القرآنية: أن القوامة التى أوجبها الله عزوجل على المرأة، هى قوامة تكليف وليس تشريفاً أومفاضلة. فلا تعنى الولاية على المرأة الحجرعلى أموالها وشخصيتها. وقوامة الزوج على زوجته نطاقها الحياة الزوجية وليس لهذه القوامة أن تتعدى هذا النطاق لما اتفق عليه جمهور العلماء. وأن أهلية الفتاة فى القانون الليبى تثبت لمن أتمت التاسعة عشر من عمرها. ويؤكد الإسلام على أحقية

الزوجة العاملة وغير العاملة فى كل ما يرد إليها من أموال سواء من الميراث، راتب العمل وغيره من مصادروليس للزوج الحق فى أى شئ من أموالها، وأن نفقة الزوجة واجبه شرعاً على الزوج قدراستطاعته. وأكدت الدراسة على أهمية الاتفاق بين الزوجين على مساهمة الزوجة بنسبة مالية من أى مورد يصل إليها بالتفاهم والتراضى وليس الإجبار. وختاماً ورد فى قانون الأحوال الشخصية الليبى فى المادة الأربعين نص التطليق لعدم الإنفاق، حيث جاء التشريع عن نص الشريعة الإسلامية فى إتباع منهج أهل الظاهر فى جزئية إلزام الزوجة بالنفقة على زوجها المعسر حال إعساره وايسارها(٣).

واتفقت دراسة (أحمد طيبى) مع النتائج السابقة فى حق الزوجة الظاهر فى أموالها الخاصة من خلال أحكام الشريعة الإسلامية فقد أقرت لها– الزوجة– بحقوق فى التملك والحرية الكاملة فى التصرف فى كل ممتلكاتها، وتحاول القوانين الوضعية تحقيق العدل الشرعى قدر الإمكان، فالنظام المالى بين الزوجين هو جانب مهم من جوانب الحياة الزوجية، ويترتب عليه عدة إشكالات منها: انفصال الأموال بين الزوجين ونظام الاشتراك فى الأموال المكتسبة، وإذ الأصل هو استقلال الذمة المالية لكلٍ من الزوج والزوجة بعيداً عن الآخر، إلا أن الواقع الاجتماعى المعاش لا يسمح بتطبيق هذا النظام بشكل صحيح. ففى الآونة الأخيرة ظهرت فكرة الاشتراك فى الأموال المكتسبة للزوجين، وبدأت تتسلل إلى الحياة الأسرية نتيجة لظروف وعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية طرأت على الحياة الزوجية. لذلك هدفت الدراسة توضيح المقصود باستقلال الذمة المالية فى الفقه الإسلامى، وتوضيح موقف الشريعة الإسلامية من الأموال المكتسبة بعد عقد الزواج للزوجة، والتعرف على مكونات الأموال بين الزوجين وكيفية التعامل معها، رصد شكل ومضمون العقد المالى بين الزوجين وكيفية الوفاء به وبيان موقف الفقه الإسلامى من النزاعات الزوجية فى حالة حدوث خلاف مادى. واعتمدت

(ISSN: 2536 - 9555)

الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى بالإستناد للديل من القرآن والسنة النبوية وعرض رأى جمهور الفقهاء، وموقف المشرع التونسى والجزائرى. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: الأصل فى الفقه الإسلامى أن النظام المالى يحكمه مبدأ انفصال الأموال بين الأفراد، فكلا الزوجين يتمتع بذمة مالية مستقلة، ولكن لايُمنع الاتفاق على الاشتراك بينهما. وهذا ما تؤكده بعض الأدلة الشرعية فى باب المعاملات والتى تقر بمبدأ اشتراك الزوجين فى الأموال المكتسبة لهما بعد عقد القرآن. وأكدت الدراسة على أن النصوص الشرعية صريحة فى اقرار مبدأ استقلال الذمة المالية لكل شخص، إلا أن القانون الوضعى فى بعض البلدان العربية سمح للزوجين بالإتفاق حول الاشتراك فى المكتسبات المالية خلال فترة الزواج. فنتج عن ذلك ذمة مالية موحدة لمواجهة الأعباء الجديدة على الأسرة. وفى حالة النزاع بين الزوجين فقد حسمت (المادة ٧٣) من قانون التشريع الجزائرى الأمر مستندة فى ذلك إلى الفقه المالكى. وأخيراً بمجرد الإتفاق بين الزوجين على تبنى نظام الاشتراك فى المكتسبات لا يمكن أن تتنصل الزوجة من الإلتزامات التعاقدية[٤].

وعلى النقيض مما سبق جاءت دراسة (محمد أمين) للتأكيد على أن المرأة سابقاً تلازم المنزل وتقوم بجميع الأعمال داخله، وجاء اليوم وأصبحت تتحمل العديد من المسؤوليات خارجه وفى مختلف المؤسسات، ومن شأن ذلك أصبحت تحصل الزوجة على دخل مالى شهرى من عملها خارج المنزل، لذلك حرص قانون الأسرة الجزائرى فى المادة ٣٧ منه على وضع أساس تشريعى لتنظيم الروابط المالية بين الزوجين. فالهدف الرئيسى للدراسة هو الكشف عن مدى استقلالية الذمة المالية للزوجة عن زوجها، والتعرف على موقف الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى الجزائرى من الذمة المالية المستقلة للزوجة، ورصد الفرق بين نظام فصل الأموال بين الزوجين وتمييزه عن نظام الاشتراك المالى. فالمبدأ الجوهرى الذى تقوم عليه

العلاقات المالية بينهما هو مبدأ استقلال الذمة المالية لكلا الزوجين، واستئثار كل واحد منهما بممتلكاته وعوائد عمله وأصوله، كما يمكن بمقتضاها للزوجين الاتفاق بينهما على تنظيم محدد للأموال وطرق الإنفاق حتى تستمر الحياة الزوجية دون خلاف. وانطلقت الدراسة معتمدة على المنهج الوصفى لتحليل بعض النصوص الشرعية الإسلامية، وعرض آراء الفقهاء الأربعة. وتوصلت الدراسة للاختلاف بين الذمة المالية للشخص فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى، فالأخير يقصرها فقط على الأموال فمن توجد لديه أموال تتحقق له ذمة مالية، عكس الفقه الإسلامى فهو أشمل وجامع للناحية المادية وغيرها. وتبين أن قانون الأسرة الجزائرى مثله مثل التشريعات الأخرى لايعرف الذمة المالية كما آقرها الشرع الإسلامى، وإنما أشار إليها كنظام مالى من خلال نص المادة ٣٧ منه. وتبين اختلاف مصادر أموال الزوجة بين تلك الحقوق المعترف بها للمرأة- سواء كانت متزوجة أم لا-، والتى تؤول إليها عن طريق الميراث أو الوصية أو التى اكتسبتها أثناء الحياة الزوجية كالمهر والهدايا التى قدمها الزوج والأموال المكتسبة عن طريق عمل ودخل الزوجة. وتظل فى كل الأحوال مالكة لهذه الأموال ملكية مستقلة عن زوجها بعد الزواج كما كانت قبله. أكدت الدراسة على منح كلٍ من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى الزوجة-كأصل عام- الحرية المطلقة للتصرف فى أموالها. وتبين أن عقد الزواج لا يترتب عليه أى حق للزوج على زوجته فى الملكية، الثروة، الدخل، فلا يترتب على الزواج اندماج مال الزوجة مع زوجها. وختاماً القضايا والإشكالات المالية التى تنشأ بين الزوجين بشكل خاطئ معتمدة على اعتبارات اجتماعية متوارثة بالدرجة الأولى(٥).

جاءت دراسة (صالح بن عبد الرحمن) لتتناقض مع النتائج السابقة من خلال بيان الحكم الشرعى لعمل الزوجة خارج المنزل وما يترتب عليه من حصولها على راتب شهرى، ومدى أحقية الزوج فى أخذ أو طلب جزء من هذا المال كمساهمة

(ISSN: 2536 - 9555)

من الزوجة لزيادة دخل الأسرة. وحددت الدراسة مجموعة من التساؤلات التى تجسد أبعاد القضية وهى: هل للزوجة الحق فى اشتراط العمل خارج المنزل عند الزواج وبعده؟، هل يحق للزوج إلزام زوجته بالإنفاق على الأسرة من راتبها، أو اعطائه جزءاً منه، دون رضاها؟، وهل للمرأة ذمة مالية مستقلة عن زوجها، أم أنها لا تستطيع التصرف فى أموالها دون إذنه؟. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى للنصوص القرآنية والأدلة من السنة والمذاهب الفقهيه الأربعة، لتقديم الدليل الشرعى والفقهى فى جواز عمل المرأة ومدى استقلال ذمتها المالية، من أجل تفادى النزاعات والخلافات الأسرية الهادمة لرباط الوفاق والاستقرار الذى يدعو إليه الشرع الحنيف. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج الهامة جاء منها: اختلف الفقهاء فى حكم اشتراط الزوجة العمل أو الاستمرار فيه إن وجد بعد الزواج. وقد رجحت الدراسة مذهب الحنابلة بجواب مثل هذا الشرط ووجوب الوفاء به. للمرأة الحق فى أن تتصرف فى مالها إعطاء أو منعاً وفقاً للضوابط الشرعية، فلها أن تنفق على نفسها حتى وإن وجبت نفقتها على زوجها وذلك فى بعض الأمور الكمالية. واتفق الفقهاء على صحة تصرف المرأة فى مالها من بيع أو شراء أو غيره. اتفق الفقهاءعلى عدم جواز أخذ الزوج من مال الزوجة دون رضاها، وليس للزوج حق شرعى فى التسلط على ممتلكات الزوجة بكافة أشكالها. ثبوت الذمة المالية المستقلة للمرأة وأهليتها للتمتع بالحقوق المالية كالرجل فلها أن تكتسب المال بأسباب كسبه الشرعى[٦].

أوضحت دراسة (زهور مختارى) الآليات التى اتبعها المشرع الجزائرى فى حماية الحقوق المالية للزوجة ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية وفاعليتها وتطبيقها على أرض الواقع. حيث أصبحت الزوجة تقوم بجهود فى حياتها الزوجية من أجل رفع دخل الأسرة لمواجهة متطلبات الحياة والمساهمة فى تكوين الثروة المالية للأسرة، ودون أن تلجأ لإبرام عقد تدبير الأموال المكتسبة أثناء العلاقة

الزوجية لضمان حقوقها وذلك لإعتبارات اجتماعية وأخلاقية، فالمعاملات المالية تتم بين الزوجين فى سرية تامة وبدون شهود أو إثبات. وهدفت الدراسة تحديد الآليات التى تحمى حقوق الزوجة أثناء الرابطة الزواجية وبعد وقوع الطلاق، معرفة الطرق القانونية لتطبيق هذه الآليات، ورصد مدى فاعلية آليات الحماية القانونية وموافقتها للشرع الإسلامى. واتبعت الدراسة المنهج التحليلى لآراء الفقهاء والنصوص القانونية والأحكام القضائية، والمنهج الوصفى للمفاهيم الواردة فى الدراسة. وتوصلت لبعض النتائج الهامة منها: أن الحقوق المالية للزوجة تتمثل فى الصداق والنفقة والميراث والأموال المكتسبة، وهى حق مالى للزوجة شرعاً وقانوناً، تعتبر الأموال المكتسبة خلال الحياة الزوجية مملوكة ملكية مشتركة بين الزوجين وبحسب الأعراف الاجتماعية يغيب عن هذه الأموال صفة التوثيق. لذلك لابد من كتابة هذه الحقوق لحفظها. التأكيد على الذمة المالية للزوجة هى ذمة مستقلة شرعاً وقانوناً، فهى بذلك لها الحرية الكاملة للتصرف فى مالها الخاص دون تدخل الزوج بالمنع أو وضع أى قيد. وتساوى الشرع الاسلامى والقانون الجزائرى فى ذلك. وأكدت الدراسة أن نظام الاشتراك المالى هو اتحاد ذمم الزوجين ويكون ذلك من خلال الإتفاق حول الأموال المكتسبة. وختاماً تبين أن مبدأ استقلال الذمة المالية التى تعتمده الشريعة الإسلامية لحماية حقوق الزوجين هو نفسه اعتمده المشرع الجزائرى كمبدأ أساسى فى تنظيم العلاقات المالية بين الزوجين(٧).

ناقشت دراسة (محمد رابح) قضية القوامة فى الحياة الأسرية ومعناها ومظاهرها وإلقاء الضوءعلى المركز الاجتماعى للمرأة ومساحة سلطاتها داخل الأسرة، وتحملها جزءاً من النفقة على الأبناء مع الزوج. فالشرع الإسلامى أوجد القوامة من أجل تنظيم العلاقة بين طرفى بيت الزوجية وضرورة للسر الآمن لحياة الأسرة المسلمة، ومع تحمل الزوجة لجزء من النفقات لاعتبارات اليسر أو الكسب المادى.

(ISSN: 2536 - 9555)

فإنه شكل لدى البعض مفهوماً عن تراجع دور الرجل داخل الأسرة وفقدانه السلطة المعنوية، مما يشكل استفهاماً لدى البعض حول القوامة المسندة للرجل بحكم النص القرآنى بسبب شراكة الإنفاق. وهدفت الدراسة المساهمة فى تبسيط المعضلات الفقهية والقانونية والاجتماعية المتعلقة بالأسرة المسلمة فى الحاضر والمستقبل. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى والتحليل المقارن للنص الفقهى. وتوصلت الدراسة لأن جوهر النفقة هو كل ما به قوام الحياة الزوجية مما يعد لوازم المعيشة بالمعروف. وأن مسؤولية الزوج الشرعية والقانونية على النفقة يحقق معنى القوامة الذى يبعث فى الرجل تعظيم رابطة الزوجية، والشعوربالمسئولية تجاه منّ وجبت كفايتهم عليه ويضمن الحماية الزوجية والاستقرار للأسرة المسلمة. وبينت الدراسة أن الزوج وحده مطالب بالنفقات المنزلية، واعتبار مشاركة الزوجة لزوجها فى تحمل جزء من مسؤولية النفقة من باب مكارم الأخلاق. وتبين أن الدعوة لإعادة توزيع السلطات داخل البيت وتعديل صلاحيات قوامة الرجل، يؤدى لاختلال ميزان الأسرة، وهو ليس فى مصلحة المرأة قبل الرجل، لأنها جلبت على حاجتها للرجل القوى الذى يحميها وتركن إليه ويرعى أسرته. وفرضت ظروف الواقع الراهن على الزوج أن يتقبل ضريبة التعديل فى الأدوار داخل الأسرة، وعليه أن يتمتع بالمرونة فى نظرته للحقوق والواجبات حفاظاً على استقامة سير الأسرة وسلامة قوامته(٨).

مما سبق نستنتج تركيز الدراسات على عرض وتحليل الآيات القرآنية الوسطية التى تعد دستوراً متجدداً لكل الأزمنة والمجتمعات، وقد ظهر جلياً للقارئ أن الدين الإسلامى وتعاليمه فى الأحكام الشرعية والعلاقات بين الزوجين، أقر باستقلال الذمة المالية للزوجة ووجوب نفقتها على الزوج، وقد ألقت بعض الدراسات الضوء على محاولة إيجاد نصوص تشريعية وضعية تحاول الحفاظ على حق الزوجة المالى فى حالة وجود خلاف بين الزوجين. وأن

السبب الرئيسى فى ظهور بعض الحالات العارضة التى يتصاعد فيها الخلاف بين الزوجين إلى خارج الأسرة يرجع لعدم الإ لمام الكافى من الزوجين بتعاليم الدين الإسلامى وما أكدته المذاهب الأربعة على أن كلا الزوجين له ذمة مالية مستقلة، ويجوز الاتفاق فيما بين الزوجين على تدبير الجوانب المالية بما يحقق للأسرة الإستقرار المالى والاجتماعى دون إكراه أو إجبار الزوجة على المساهمة المالية، وأن يكون الأمر بإرادتها الكاملة فعكس ذلك مخالف للشريعة الإسلامية. وتعد هذه الدراسات أساساً داعماً للدراسة الحالية كسند فقهى يؤكد حدود الشرع الإسلامى فى تحديد وتقنين المعاملات المالية بين الزوجين، ومدى اتفاق الممارسات الاجتماعية لحالات الدراسة الميدانية مع ما يقره الشرع، وكيف نجحت الزوجة فى الحفاظ على حقها المالى، وكسب احترام زوجها والوسط الاجتماعى بما يضمن للأسرة الاستقرار والآمان لكل أفرادها.

ثانياً: دراسات المشاركة والتوافق الاجتماعى بين الزوجين والاستقرار الأسرى:

اتجه بعض الباحثين لدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع العربى- والتى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغير فى البناء الاجتماعى للأسرة- مما يؤثر فى أشكال الشراكة الأسرية داخلها، حيث توجد العديد من العوامل التى تؤثر فى العلاقات الأسرية فتدفعها نحو المزيد من الترابط أو التفكك. فأشارت بعض الدراسات لتغير نمط الشراكة الأسرية مع موجات التحديث والتنمية ووجود مؤشرات على تغيرات فى علاقة الرجل بالمرأة؛ ومن ثم فإن الشراكة المالية فى الحياة الزوجية من أخطر وأقوى الشراكات الإنسانية بين طرفين كما وصفها الله فى القرآن الكريم بالميثاق الغليظ فكل طرف يتقاسم الحقوق والواجبات بما يضمن استمرار العلاقة الزواجية.

(ISSN: 2536 - 9555)

هنا جاءت دراسة (إيناس أحمد على) للتركيز على مقومات العلاقة الزواجية الناجحة المعتمدة على اجتهاد الزوجين فى حل المشاكل الاقتصادية حلاً مرضياً، وحسن تدبير شؤون المنزل النفسية والاجتماعية وتحمل المسؤوليات والوظائف والأدوار التى يمارسها كل طرف من الزوجين بهدف تحقيق التوافق الاجتماعى والموازنة السليمة بين المتطلبات والالتزامات المادية المتزايدة لأعباء الحياة، وبين موارد الأسرة المتاحة. لذلك هدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين الدور الاقتصادى لربة الأسرة العاملة ومدى تحقيق التوافق الزواجى. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وطبقت على عينة عمدية قوامها(٤٠٠) مفردة من الزوجات العاملات ببعض أحياء مكة المكرمة، مستخدمة أداة الاستبيان ومقياس التوافق الزواجى، وضم الاطار النظرى للدراسة النظرية الوظيفية. وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج:

تبين عدم وجود علاقة بين محاور التوافق الزواجى وبين ربات الأسر المساهمات/غير المساهمات فى بنود الإنفاق المختلفة، وهذا يرجع لقلة الخبرة بفنون وأساليب التعامل فى الحياة الزوجية. شكلت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ملامح العلاقة الايجابية بين الزوجين، وآثرت الثقافة الاجتماعية بين الزوجين على عملية التفاهم الايجابى وانتهت اجمالاً بعدم وجود علاقة بين الدور الاقتصادى لربة الأسرة العاملة وبين تحقيق التوافق الزوجى[٩].

وتشابهت دراسة (يوسف ضامن) مع الدراسة السابقة فى التركيز على عوامل التوافق فى الحياة الزوجية من خلال دراسة ميدانية على عينة من الأزواج والزوجات العاملين فى المدارس الحكومية بمدينة إربد بالأردن، وبيان علاقة التوافق بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية كالجنس، والعمر، ومكان الإقامة، ومستوى التعليم. بهدف تقديم حلول واقعية لمواجهة التوتر فى العلاقات الزوجية– والذى يؤدى فى كثير من الأحيان للطلاق–، وينتج ذلك إما لضعف المهارات

الاجتماعية فى الحياة الزواجية، وإما نتاج التباين والتباعد فى الخصائص وعدم قدرة أفراد العلاقة على الاختيار المناسب، أو لسوء الفهم المسبق عن الزواج، لذا سعت هذه الدراسة لرصد مقومات التوافق فى الحياة الزواجية بالأردن. واعتمدت على منهج المسح الاجتماعى بالعينة وطبقت على عينة عشوائية قوامها (٣٨٨) مفردة من الأزواج والزوجات العاملين بالمدارس الحكومية بمدينة إربد. وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج:التى اختلفت عن نتائج دراسة إيناس فى ارتفاع مستوى التوافق الزواجى للأزواج عن مستوى التوافق عند الزوجات، وهذا يرجع لحرص الأزواج على تحسين مقومات التوافق الزواجى وفهمهم الواعى وتأكد ذلك فى رضا الزوجات الكبير عن أداء الأزواج لأدوارهم. وعلى النقيض أوضحت الدراسة ضعف رضا الأزواج عن أداء زوجاتهم لأبعاد التوافق، وكانت أهم مقومات التوافق الزواجى بالترتيب المحافظة على المسائل الجمالية والتزيين، المحافظة على السلوكيات الدينية، حرص الأزواج على أمن العلاقات بينهما وقيامها على الاحترام وتفهم كلٍ منهما لاحتياجات الآخر، وعدم الشكوى والضعف أمام المواقف والتحديات، ومنع تدخل الآخرين فى حلها، ولم تظهر اختلافات جوهرية بفعل السن أومكان الإقامة، ولكن وجدت الدراسة فروقاً تعزى إلى المؤهل العلمى والدخل الشهرى فى مقومات التوافق الزواجى وكانت الفروق لصالح ذوى المؤهل العالى وذوى فئة الدخل المرتفع(١٠).

جاءت دراسة (قرطى فائزة) لتوضح أن العلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري مبلورة منذ سنين في ظل العلاقات العائلية حيث يتم اختيار الزوجة بإشراف الوالدين وبموجب التحولات الاجتماعية التي عمت المجتمع مع انتشار التعليم والعمل لكلا الجنسين، بدأ الاختيار الفردي للشريك يتبدى تدريجيا مع توسّع شبكة العلاقات الاجتماعية كما أنّ الزوجة في علاقتها مع أسرة الزوج لم تعد المرأة التقليدية المحصورة أعمالها ضمن المجال الخاص فقد تعدّدت أدوارها

(ISSN: 2536 - 9555)

وأوضاعها بعدما اقتحمت المجال العام. وهدفت الدراسة معرفة واقع علاقة الزوجين بالأسرة الممتدة بعد الزواج. وافترضت أن العلاقة الزوجية كما تُبنى يمكن أن يُعاد بناؤها: بناء الرابط الزواجي مقيد بقرار أسري، ويعاد بناء الرابط الزوجي بعد فترة من الزواج من طرف الزوجين. وقد انطلقت الدراسة من المنهج الكيفى وأداة الملاحظة والمقابلة وطبقت على عينة عشوائية من مختلف الفئات الاجتماعية الجزائرية العرقية والثقافية بلغ قوامها (١٢) مفردة من الزوجين.

وتوصلت الدراسة لصعوبة تحرر الزوجة من قيود الأسرة التقليدية فتحقيق المرأة لذاتها من الناحية الدراسية والمهنية ليس كاف لمواجهة المجال الخاص للأسرة الجزائرية التى لاتزال تحتفظ بمعاييرها التقليدية الخاصة. وقد تحققت الفرضية فالزوج مقتديا بمكانة الوالدين ودورهما الاجتماعي في اتخاذ القرار. والأم هي من لهاالسلطة في اتخاذ القرارات الزواجية قبل الزواج. وأن العلاقة الزوجية يُعاد بناؤها بعد فترة من الزواج من طرف الزوجة بردودأفعال مناوئة إلى حدّ التمرد ضدّ النظام بعدما تكتشف أنه لم ينشأ رابط زوجي وإنما ثلاثي، تتوسط الأم العلاقة وتحتكرها إذ تمنع إنشاء معنى الزوجين(١١).

اختلفت دراسة (إيناس على علوى) فى تركيزها على معرفة دور الشراكة المالية بين الزوجين وعلاقتها بالاستقرار الأسرى فى ضوء التغيرات الاجتماعية المعاصرة، وتحديد درجة تأثير الشراكة المالية بين الزوجين على (اتخاذ القرار الأسرى، وتحمل المسؤولية، وصراع الأدوار)، واكتشاف الأسباب التى جعلت الأزواج لايقومون بالأدوار المنوطة بهم داخل بعض الأسر السعودية، وحاولت الدراسة وضع بعض المقترحات الإجرائية لدعم الدور الإيجابى للشراكة المالية لضمان تحقيق الاستقرار الأسرى الملموس والفعال. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وطبقت على عينة عمدية قوامها (١٥٣) مفردة من الأزواج والزوجات العاملين بقطاع التعليم العام بمدينةجدة واستخدمت أداة الإستبيان، وضم

الإطار النظرى للدراسة: النظرية الوظيفية ونظرية التبادل الاجتماعى. وخلصت النتائج بأنه أحياناً تتمتع الزوجة بحق ممارسة الحقوق المالية التى يُرتبها عقد الزواج وهناك مرونة فى اتخاذ بعض القرارات الأسرية دون الرجوع للطرف الآخر، وأكدت الدراسة على مشاركة الزوجات مع أزواجهن فى قرارات الأسرة التى تشمل الأمور اليومية والمستقبلية وتدبير احتياجات الأسرة المالية، والتأكيد على أن الزوج يتحمل المسؤولية الاقتصادية والأعباء المادية للأسرة، كما أن مشاركة الزوجة فى ميزانية الأسرة تخفف العبء عن الزوج وتلبية احتياجات الأبناء، مما يضمن للأسرة الاستقرار. كما أكدت الدراسة اتفاق معظم الأزواج على أن ما قامت الزوجة بشرائه بعد الزواج يصبح ملكاً لها. وختاماً توصلت الدراسة إلى أن الذمة المالية للزوجة تتكون من:الأموال المنقولة والعقارات التى اكتسبتها قبل إبرام عقد الزواج والديون المستحقة لها تجاه الغير والديون التى بذمتها لفائدة الغير، كذلك ما يؤول إليها عن طريق الإرث أو الوصية وما تحضره لبيت الزوجية من أثاث وأمتعة(١٢).

اختلفت دراسة (بولمان بونيك)عن الدراسة السابقة برصدها لأساليب التواصل والحوار بين الأزواج بشأن الأمور المالية للأسرة، فهناك العديد من الأسر التى تعانى من مشاكل مالية متعددة بسبب عدم قدرة الأزواج على إيجاد لغة حوار بينهم لمواجهة الأزمات المالية. فهدفت الدراسة التعرف على الفرق بين اتخاذ الأزواج للقرار المالى بمفردهم أواتخاذه نتيجة للمشاركة بين الزوج والزوجة. ويفترض الهدف الثانى للدراسة أن الحوار

والاتصال المالى بين الأزواج يرتبط بشكل ايجابى بالإدارة المالية للأسرة، وافترضت الدراسة أن عدم وجود لغة حوار وتواصل بين الأزواج حول الشؤون المالية للأسرة يؤدى للصراع والخلاف على المدى الطويل.

(ISSN: 2536 - 9555)

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وعلى أداة الاستبيان وثلاثة مقاييس الأول عن أنماط الإتصال المالى والثانى عن الإدارة المالية والصراع المالى، والمقياس الأخيرعن كيفية مواجهة الأزمات المالية بين الأزواج. وشملت العينة بعض الأزواج الهولنديين. وتوصلت إلى أن عملية التواصل المالى متغير رئيسى عند فحص الإدارة المالية للأزواج وهذا يؤكد الفرضية الأولى فكلما قلت لغة الحوار المالى بين الأزواج كلما زادت الأعباء المالية الأسرية. كما تبين أن الأفراد الذين يتحدثون عن مواردهم المالية بوضوح لديهم إدارة مالية زوجية أفضل، وعلى النقيض أكدت الدراسة أن الأزواج الذين يتجنبون الحديث بمصداقية عن مصادرهم المالية دائما ما يواجهون مشاكل أسرية عديدة ينتهى بها الحال للجوء لمتخصص لحل هذه الأزمات المالية بين الأزواج. وختاماً أكدت الدراسة أن امتلاك بعض الأزواج لحسابات مصرفية منفصلة عن شريك الحياة والأسرة، ويتخذون قراراتهم المالية بشكل منفصل عن بعضهم جاءوا أقل رضا عن حياتهم الأسرية والمالية(١٣).

ركزت دراسة (أنوشرى سريفا) على وضع المرأة فى الهند ورصد تقدمها فى مكان العمل وارتفاع مستويات الدخل وحاجة النساء إلى الانخراط بشكل كافٍ فى الأمور المالية الأسرية. نظراً لأن النساء يشكلن الجزء المركزى من الأسرة، فيمكنهن لعب دور مكافئ فى تحقيق مستقبل أسرهن تماماً مثل نظرائهن من الرجال.

وهدفت الدراسة عرض وضع المرأة ومكانتها فى الهند عبر العصور المختلفة، ورصد مدى سلطة المرأة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالجوانب الاجتماعية والتعليمية والدينية ولكن لم يتم منحها حقوق متساوية مع الرجل من ناحية اتخاذ القرارات المالية. ومنهجية البحث المستخدمة فى هذه الورقة البحثية هى بيانات أولية جمعت بالاستبيان المطبق على عينة من النساء من سكان الهند وبيانات

ثانوية جمعت من الدراسات التى أجريت فى الماضى والأوراق البحثية التى ألقت الضوء على تطور المرأة من مجرد ربة منزل إلى صانعة قرار مهيمن فى الأسرة. وتبين من خلال النتائج تدهور وضع المرأة فى الهند عبر العصور المختلفة ورصدت الدراسة الأسباب الكامنة وراء تبعية المرأة وعدم قدرتها على اتخاذ القرار المالى المستقل فى مختلف مراحل حياتها. وخلصت الورقة لأن التمكين المالى للمرأة سيؤدى إلى التغلب على عدم المساواة الاجتماعية بين الرجل والمرأة فى مختلف المراحل العمرية لهما، فعند تمكين المرأة اقتصاديا يمكنها المساهمة فى عملية نمو الاقتصاد وهذا يشمل منح المرأة سلطة صنع القرار الفعال، وسلطة التأثير على الآخرين إلى جانب قرارات المشاركة فى الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة(١٤).

تتفق دراسة (ربيع محمود نوفل) مع بولمان بونيك فى التركيز على مهارات الإتصال الاجتماعى بين الزوجين فالتواصل بينهما يوفر لغة للحوار والإقناع والتعبير عن الآراء والأفكار حول أحداث تؤثر فى حياتهما بشكل مباشر، والتواصل الجيد بين الزوجين يقوم على بذل الجهد للوصول لحل مرضٍ للزوجين وإنهاء الخلافات بصورة أفضل. فهدفت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين مهارات الاتصال الاجتماعى بمحاورها (مهارة الحوار والحديث، مهارة التفاوض، مهارة الإستماع)، واتخاذ القرار بمحاوره (بنود الإنفاق، رعاية الأبناء، إدارة أعمال المنزل)، والدافعية للإنجاز بأبعادها (المثابرة والإتقان، أهمية الوقت، التنافس والوضوح)، وأيضاً الكشف عن الفروق بين الزوجات فى الريف والحضر. بالإضافة للكشف عن العلاقة بين مهارات الاتصال الاجتماعى بين الأزواج وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كالعمر، المستوى التعليمى للزوجين، محل الإقامة، عمل الزوجين، الدخل الشهرى. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وطبقت على عينة عمدية قوامة (٣٠٠) مفردة من الزوجات

(ISSN: 2536 - 9555)

الريفات بمحافظة المنوفية، وتوصلت الدراسة أن المقومات الأساسية للبناء الأسرى تعتمد على حسن التواصل بين الزوجين وأن نجاح الحياة الأسرية بينهما قائمة على لغة الحوار الزواجى والمناقشة لكل الأمور التى ترتبط بالأسرة كالموارد المالية وتدبير شؤون الأبناء وغيره. وتبين أن الأزواج غير السعداءيرون أن من أهم العوامل التى أدت إلى تحطيم علاقاتهم الزوجية وجود مشكلة فى التواصل بينهما. كما ثبت أن الحوار بين الزوجين وسيلة بنائية علاجية تساعد فى حل كثير من المشكلات والوسيلة المثلى لبناء حياة أسرية جيدة(١٥).

وللأهمية المحورية لوجود لغة حوار ومشاركة بين الزوجين جاء عرض التراث البحثى السابق الذى أكد من خلال نتائجه الميدانية على أهمية بناء مفهوم الشراكة داخل الأسرة، فالشراكة هى تكامل الأدوار بين الزوجين عبر الشعور بالمسؤولية المشتركة والإلتزام المشترك والتفاعل الايجابى، من أجل تحقيق أهداف مشتركة ترتبط باستمرار الأسرة فى الحياة كمؤسسة اجتماعية لها وظائف ايجابية هامة فى المجتمع الأكبر. وهذا ما أشارت له النتائج السلبية لبعض الدراسات، ففى حالة انعدام المصداقية والمصارحة المالية بين الأزواج ينتج عنه شعور بعدم الرضا وتزايد الخلافات، وأكدت الزوجات على أهمية وجود لغة تواصل وحوار مع أزواجهن بما يساهم فى مواجهة أى خلاف أوأزمات حياتية.

هكذا بعد عرض الدليل الفقهى من خلال دراسات المحور الأول على أحقية المرأة فى الاستقلال المعنوى والمالى، جاءت دراسة المحور الثانى لتؤكد على أهمية وجود لغة حوار ومشاركة بين الزوجين، ولاكمال الصورة التحليلة للترث البحثى حول موضوع الدراسة الراهنة تأتى أهمية دراسات المحور الثالث والرابع للتأكيد على العوامل المجتمعية التى تدعم أو تحول دون وجود سلطة واستقلال

ومشاركة فاعلة للزوجة مع الزوج جنباً إلى جنب، فإلى أى مدى تقترب الممارسات الواقعية للأزواج من الصورة المثالية للعلاقات داخل الأسرة.

ثالثاً: المحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية واتخاذ القرار الأسرى بين الزوجين:

تتباين الأوضاع الاجتماعية فى كل مجتمع عبر التاريخ الإنسانى ونتيجة لذلك يتباين وضع المرأة الاجتماعى وذلك لارتباط النظرة للمرأة وأدوارها بنظرة المجتمع لكونها جزءاً مهماً من نسيج المجتمع. وتنقسم الأدوار الاجتماعية فى المجتمع بين الرجل والمرأة ويرى البعض أن هناك مساواة بين الرجل والمرأة مع تحديد المركز الاجتماعى لكلٍ منهما، ويرى البعض الآخرى المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات والوظائف. ففى الوقت الحالى شغلت المرأة العديد من المناصب الإدارية العليا جنباً إلى جنب مع الرجل.

وعلى مستوى الأسرة نجد أن الزوجة تقوم بأدوار التنشئة الاجتماعية ورعاية الأبناء وتدبير الشؤون المالية والصحية إلى جانب عملها خارج الأسرة. وسوف يعرض هذا المحور لأهم الدراسات التى تناولت ماهية مشاركة الزوجة للقرارات الأسرية فى بعض الدول العربية والأجنبية.

تناولت دراسة (أمل الخاروف) رصد العلاقة بين المستوى التعليمى للمرأة اليمنية ودورها ومكانتها فى الأسرة ومدى مشاركتها فى القرارات الأسرية مثل: القرارات الشخصية (الاستمرار فى العمل، اختيار شريك الحياة، شروط الزواج، سكن الحياة الزوجية)، والقرارات المتعلقة بميزانية الأسرة (المساهمة فى ميزانية الأسرة، تنظيم الشؤون المالية للأسرة)، والقرارات المتعلقة بمستلزمات الأسرة (شراء ملابس الأسرة، شراء السلع المعمرة، شراء الأسهم)، والقرارات المتعلقة ببناء العلاقات الاجتماعية (زيارة الأقارب، زواج الأبناء)، بالإضافة للتعرف على العوامل التى تساعد المرأة على اتخاذ القرارات الأسرية من وجهة نظر النساء.

(ISSN: 2536 - 9555)

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى مستخدمة أداة الاستبيان وطبقت على عينة عشوائية بلغ عددها (٢١٥) مفردة من النساء ربات البيوت بمدينة صنعاء باليمن. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى تعليم المرأة وبين مشاركتها فى القرارات الأسرية المختلفة، ووجدت علاقة طردية بين المستوى التعليمى للمرأة ومشاركتها فى القرارات الخاصة بالأبناء كتحديد عدد الأبناءالذين ترغب بإنجابهم واستمرار الأبناء فى التعليم وتشارك المرأة فى اختيار عميلة الزواج لأبنائها. أما عن العوامل التى تساعد المرأة على المشاركة فى القرارات الأسرية فمن وجهة نظر النساء كانت التفاهم بين الزوجين، مستوى تعليم الزوجة، الثقة بالنفس وقوة الشخصية، المستوى التعليمى للزوج، خروج المرأة للعمل، التوافق الفكرى بين الزوجين(١٦).

واختلفت دراسة (Dev R Acharya وآخرون) مع الدراسة السابقة فى التركيز على الكيفية التى تؤثر بها العوامل الاجتماعية والديمجرافية على استقلالية المرأة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية، وشراء السلع والاحتياجات اليومية، وقرار زيارة الأقارب وتوطيد العلاقات، وتهدف الدراسة استكشاف الروابط بين مركز الأسرة المعيشية للمرأة واستقلاليتها فى إتخاذ القرارات. وقد اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعى للصحة الديمجرافية عام ٢٠٠٦ بنيبال كتحليل ثانوى للبيانات، قد أجرى على عينة كبيرة من السيدات المتزوجات فى الريف تتراوح أعمارهن بين (١٥–٤٩) عاماً. وتوصلت الدراسة إلى أن استقلال المرأة فى إتخاذ القرارات يرتبط إرتباطاً ايجابيا بعمرها وعملها وعدد الأبناء. فالنساء فى المناطق الريفية يتمتعن بقدر أقل من الاستقلالية فى إتخاذ القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية وشراء السلع الاستهلاكية. وتبين أن النساء الثريات أقل ميلاً للحصول على الاستقلال الذاتى لاتخاذ القرار فى مجال الرعاية الصحية والتعليم. أكدت النتائج أن المرأة فى المناطق الريفية تحتاج لبرنامج تمكين يساعدها على

أن تكون أكثر استقلالية فى إتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة المعيشية، وتساعد المرأة على تحدى المعايير التقليدية التى تمثل عائقاً يحول دون حصول المرأة على حقها المالى(١٧).

ركزت دراسة (سميرة أحمد قنديل) على كيفية إدارة أسلوب وسلطة اتخاذ القرارات الأسرية فى تدعيم جودة الحياة بين الزوجين. وهدفت الدراسة تحديد العلاقة الارتباطية بين كل من أسلوب وسلطة اتخاذ القرارت الأسرية بمحاوره الأربعة (أسلوب وسلطة اتخاذ القرار الشرائى، القرار الصحى، كيفية قضاء وقت الفراغ، قرار إدارة المنزل والأسرة عموما)، وحاولت الدراسة رصد جودة الحياة كما تدركها ربات الأسر بأبعادها الخمسة (البيئة السكنية، النفسية، الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية)، والكشف عن طبيعة الفروق بين كل من الزوجات الريفيات والحضريات العاملات وغير العاملات فى أسلوب وسلطة اتخاذ القرارات الأسرية بمحاوره الأربعة وجودة الحياة كما تدركها الزوجات بأبعادها الخمسة تبعاً لفئات الدخل الشهرى للأسرة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وأداة الاستبيان، وطبقت على عينة عشوائية قوامها (٤٤٠) مفردة من الزوجات بريف محافظة المنوفية. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق وعلاقات ارتباطية بين الزوجات الريفيات وساكنات الحضر فى أسلوب وسلطة إدارة القرارات الأسرية لصالح الريفيات. كما توجد علاقة ارتباطية ودالة احصائية بين مستوى التعليم وجودة الحياة وسلطة اتخاذ القرارت الأسرية بين الزوجين فى الريف والحضر. ولم يتضح تأثيرا واضحا لمستوى الدخل الشهرى بين الزوجات فى الريف والحضر على أسلوب اتخاذ القرارات الأسرية(١٨).

اختلفت دراسة (شادى رمضان محمد) مع الدراسة السابقة فى التعرف على واقع المرأة العاملة فى فلسطين، ومدى مشاركتها فى اتخاذ القرار سواء داخل الأسرة، أو على المستوى الشخصى، والكشف عن الصورة النمطية التقليدية الموروثة حول

(ISSN: 2536 - 9555)

دور المرأة ومكانتها داخل الأسرة وخارجها. وانطلقت الدراسة للإجابة على بعض التساؤلات منها: إلى أى مدى تلعب الأسرة . من خلال عملية التنشئة الاجتماعية . لذات كلٍ من الذكر والأنثى، دوراً فى منح المرأة قدرة على اتخاذ القرار؟، إلى أى مدى تلعب أسرة التوجيه دوراً فى اتخاذ المرأة قرار الخروج للعمل؟، إلى أى مدى يلعب عمل المرأة دوراً فى قرار الإنفاق على الأسرة، تعليم الأبناء، حل الخلافات فى الأسرة، زواج الأبناء والمساهمة المالية فيه؟. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى مستخدمة أداة الاستبيان على عينة عمدية من الزوجات بلغ عددها (٢١٧) معلمة عاملة فى وزارة التربية والتعليم فى شمال قطاع غزة. وأسفرت نتائج الدراسة عن أن هناك تبايناً واضحاً لدى الذكور والإناث داخل مجتمع الدراسة حول قدرة المرأة على المشاركة فى اتخاذ القرار داخل الأسرة، ومن النساء من يتولد لديها إيمان قوى بأن تمردها يعنى فقدانها لحياتها الزوجية. وتبين أن قدرة المرأة على المشاركة فى اتخاذ القرار تتأثر تبعاً لنمط الأسرة النووية منها والممتدة. فالزوجة داخل الأسرة النووية لديها القدرة على اتخاذ القرار أكثر من تلك التى تعيش داخل أسرة ممتدة وتخضع لرقابة كبار الأسرة وقراراتهم النافذة بالنسبة لكل أعضاء الأسرة. توصلت الدراسة إلى أن المرأة العاملة لها القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها وبالأسرة، فعمل المرأة ساعد على زيادة الدخل الاقتصادى وأبرز مكانتها الاجتماعية. فالمرأة العاملة لديها القدرة على التصرف فى أموالها سواء فى مساعدة الزوج أو مساعدة الأهل، فالدخل يعد عاملاً مؤثراً فى تحديد قدرة المرأة على اتخاذ القرار سواء كان خاصاً بها وحياتها الشخصية أو يخص الأسرة[١٩].

اختلفت دراسة (آيات عبد المنعم) عن الدراسات السابقة فى تناولها رصد العلاقة بين إدارة مورد المعرفة وقدرة ربة الأسرة علي اتخاذ القرارات الأسرية من خلال محورين لإدارة مورد المعرفة والممثلين في مصادر الحصول علي المعرفة،

ومتطلبات إدارة المعرفة ودارسة علاقته بالقدرة علي اتخاذ القرارات الأسرية بأبعاده، تحديد المشكلة، وحصر البدائل المتاحة، واختيار البديل المناسب، وتنفيذ البديل، وتقييم النتائج، كما يهدف لدارسة العلاقة بين بعض متغيرات الدراسة وكل من إدارة ربة الأسرة لمورد المعرفة واتخاذ القرارات الأسرية، كذلك الاختلاف بين ربات الأسر عينة الدارسة في إدارة مورد المعرفة واتخاذ القرارات الأسرية تبعا لمستوي تعليم ربة الأسرة، وتحديد أوجه الاختلاف بين ربات الأسر الريفيات والحضريات، العاملات وغير العاملات في كل من إدارة المعرفة واتخاذ القرار. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى مستخدمة أداة الاستبيان على عينة عشوائية من الزوجات بلغ عددها (٣٠٤) من ربات الأسر العاملات وغير العاملات بقرى محافظة كفر الشيخ وبعض مدن محافظة الدقهلية. وكانت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين إدارة مورد المعرفة بمحوريه وبين اتخاذ ربة الأسرة القرارات الأسرية بأبعادها الخمسة، كما وجدت علاقة ارتباطية بين إدارة مورد المعرفة واتخاذ ربة الأسرة القرار وبعض متغيرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كذلك عدم وجود فروق بين متوسط درجات كل من ربات الأسر الريفيات والحضريات في إدارة مورد المعرفة، ووجود فروق بين متوسط درجات كل من ربات الأسر الريفيات والحضريات في اتخاذ القرار لصالح ربات الأسر الريفيات، وجود فروق معنوية بين متوسط درجات كل من ربات الأسر العاملات وغير العاملات في إدارة مورد المعرفة لصالح ربات الأسر العاملات، بينما لا يوجد فروق معنوية بين متوسط درجات كل من ربات الأسر العاملات وغير العاملات في اتخاذ القرار، وعدم وجود تباين دال إحصائيا بين ربات الأسر عينة الدراسة تبعا لمستوى التعليم في إدارة المعرفة واتخاذ القرار[٢٠].

اختلفت دراسة (ريم ثقل العتيبى) فى رصدها لبعض القيود الاجتماعية والثقافية التى تواجة المرأة السعودية وتحد من قدرتها على العطاء والمشاركة بالرغم

(ISSN: 2536 - 9555)

من جهود الدولة لتوفير فرص التعليم والعمل، إلا أن منظومة القيم والعادات الاجتماعية المتوارثة التى تكرس سلطة الرجل وتهمش دور المرأة باستغلال بعض النصوص الدينية وتفسيرها لكى تتماشى مع سلطة الرجل، وقد تتباين النظرة للمرأة السعودية طبقاً للريف والحضر. لذلك تبلورت أهداف الدراسة للتعرف على بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى مشاركة المرأة السعودية فى اتخاذ القرارات الأسرية. معتمدة على بعض المتغيرات الاجتماعية مثل: متغير عمل الزوجة، عمر الزوجين، مستوى تعليم الزوجين، عدد الأبناء فى الأسرة، ملكية السكن. بهدف التعرف على تأثير هذه العوامل فى قدرة المرأة العاملة وغير العاملة فى مشاركة واتخاذ القرارات الأسرية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى مستخدمة أداة الاستبيان على عينة عشوائية بلغ عدد الزوجات العاملات (٢٤١) مفردة وبلغ عدد الزوجات غير العاملات (١٤١) مفردة من مناطق مختلفة بمدينة الرياض بالسعودية.

وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع السعودى مازال ينظر للزوجة من خلال أدوارها المحددة لها سلفاً والتى تتمثل فى الوظائف التقليدية؛كالإنجاب والعناية بالأبناء والزوج، ورعاية بيت الزوجية وما يصاحب ذلك من مهام وأعمال منزلية. وقد ترسخت هذه الرؤى التقليدية فى الثقافة المحافظة وشيوع اعتقاد أن الأقدم هو الأصلح بالرغم من التغيرات الكبرى ومستوى التقدم الذى تحققه المرأة خارج الأسرة فى المجتمعات العربية الأخرى. وتبين أن النظرة الدائمة للزوجة على أنها ضعيفة وغير قادرة على حماية نفسها وأن الرجل هو من يقوم بحمايتها وتوفير مسلتزمات الأسرة ويعضد هذا الوضع النسق الاقتصادى داخل المجتمع السعودى الذى يحصر المرأة فى أعمال هامشية لا تحقق أرباحاً مالية جيدة كالعمل فى قطاع التعليم والصحة. ونجد أن متغير العمر لعب دوراً هاماً فالزوجة تحظى بقدرة كبيرة على اتخاذ القرارات الأسرية كلما تقدمت فى السن؛ مما يعنى أن الزوج يتنازل

طواعية عن بعض القرارات الأسرية لتقوم بها الزوجة نتيجة لتقدمها فى السن. وتبين عدم تأثير متغير عمل الزوجة فى اتخاذها للقرارات الأسرية فتساوت المرأة فى حرمانها من المشاركة فى القرارات الأسرية سواء عاملة أو غير عاملة. وفى النهاية أشارت الدراسة لتحول طفيف فى الاتجاهات الاجتماعية وحصول المرأة السعودية على بعض الحقوق والحرية(٢١).

وقد أظهرت الدراسات المعروضة عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى لها اسهام واضح على مدى قدرة الزوجة وامكانية مشاركتها فى اتخاذ القرارات الأسرية المختلفة المتعلقة بقرارتها الشخصية حول تعليمها أو عملها، بالإضافة للقرارات الأسرية المتعلقة بغيرها سواء الزوج أو الأبناء والمحيط القرابى. قد ظهر جليا مدى المعاناة التى تتكبدها المرأة مقارنة بالرجل فى الثقافات التقليدية فى الاعتراف بأهمية مشاركتها فى المسؤوليات الاجتماعية الخاصة بالأسرة. وأثبتت بعض الدراسات عدم جدوى المستوى التعليمى والعمل كعاملين ظنت المرأة مساهمتهما الفعالة فى إثبات أهلية حقها فى المشاركة والمساواة مع الرجل فى تدبير شؤون الأسرة.

رابعاً: دراسات حول التحولات الاجتماعية والذمة المالية للزوجين داخل الأسرة:

وللاقتراب أكثرمن موضوع الدراسة الراهنة جاء المحور الأخير فى تحليل التراث البحثى من الدراسات السابقة الذى يتعلق بالدراسات التى تناولت تحليل المساهمة المالية للزوجة داخل الأسرة وعرض رؤية الزوج لهذه المساهمة. ومحاولة عرض التحديات الاجتماعية والثقافية التى تواجه الزوجة فى الحفاظ على حقوقها المالية داخل الأسرة، وقد تبين أن وضع قواعد لتنظيم العلاقات المالية بين الزوجين ليس بالأمر اليسير، نظراً لخصوصية العلاقة المالية بين الزوجين.

(ISSN: 2536 - 9555)

كشفت دراسة (أمل محمد) عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية لرؤية الرجل للمرأة ومصادر تكوين هذه الرؤية مع رصد وتحليل بعض المواقف فى الحياة اليومية التى تتجسد فيها ملامح الرؤية وعلاقتها برؤية الرجل لذاته. وطرحت مجموعة من التساؤلات تمثل الإجابة عليها مدخلاً لفهم الإشكالية البحثية: إلى أى مدى تختلف رؤية الرجل للمرأة باختلاف (البعد الطبقى، والثقافى، والاجتماعى والجيلى)؟، إلى أى حد يؤثر التعليم فى ترسيخ قيم الذكورة والأنوثة؟، إلى أى حد لعبت المرجعي الدينية، والموروث الثقافى دوراً فى صياغة البناء الفكرى للرجل ورسم صورة محددة للمرأة؟، إلى أى حد يعكس (العمل– الذمة المالية– الميراث) رؤية الرجل للمرأة؟. اعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجى وطريقة دراسة الحالة، وتم اختيار الأسرة كوحدة للتحليل واعتمدت على ٦ وحدات معيشية ممثلة لدراسة الحالة، و٢٢ حالة مقابلة متعمقة لعينة عمدية بقرية الخور التابعة لقري طليا بمحافظة المنوفية. وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها: أن صورة المرأة لم تعد صورة جامد بل على العكس أصبحت صورة تحمل فى طياتها متناقضات تكشف عن كيفية استخدام الرموز التقليدية والرموز المعاصرة فى عملية التمييز بين صورتين مختلفتين تماماً. وزمالت ملامح رؤية الرجل للمرأة تتمثل فى إطلاق أحكام تعميميه تصطبغ بصبغة دينية وثقافية واضحة فيما يتعلق بحقوق وواجبات كل من الزوجين ومعايير الاختيار للزواج والمواريث وحقوق المرأة فى الطلاق والصحة والذمة المالية والإنفاق على الزوجة وحتى فى حالة الوفاة وما إليها مع تفسيرات تعكس معانى هذه الأفعال والتصرفات والتى اتسمت بالتركيز على الجوانب السلبية والبعد عن الإيجابيات وفقاً لماهو سائد فى المجتمع. تبين أن المرأة تتعرض للتهميش الاقتصادى سواء منحيث نوع العمل الموكل إليها، أو التصرف فى الأجر الذى تحصل عليه من العمل ويرجع ذلك للموروث الثقافى وتكوينه لعقلية أفراد المجتمع ووجود صورة نمطية لعمل المرأة. أكدت على وجود

تباين فى موقف الرجل من استقلال المرأة بذمتها المالية حيث يرفض الزوج أن تستقل الزوجة بذمتها المالية مما قد يؤدى للطلاق فى جميع المستويات الطبقية والجيلية والاجتماعية. ولكن تختلف هذه النظرة حول موقفه تجاه الابنة أو الأخت أو الأم ربما يكون الدافع وراء ذلك هو المنفعة التى سوف تعود عليه فيما بعد(٢٢).

جاءت دراسة (إيمان شعبان) للكشف عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي نتج عنها مساهمة المرأة ماليا في دخل الأسرة، والتعرف على الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي تؤديها الزوجة داخل الأسرة، في ضوء مجموعة من المتغيرات وهى تعليم الزوجة، طبيعة العمل، مقدار دخل الزوجة، مدة الزواج، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى مستخدمة أداة الاستبيان وطبقت على عينة عمدية بلغ قوامها(٢٠٥) زوجات من مستويات اجتماعية مختلفة بمحافظة بنها، وخلصت لمجموعة من النتائج أهمها: أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة يلعب دورا كبيرا في الحصول على فرصة عمل أفضل وينعكس ذلك إيجابيا على مساهمة المرأة في دخل الأسرة، وبالرغم من ذلك تواجه الزوجة العديد من التحديات الاجتماعية في ظل السيطرة الذكورية، وأن تدنى وضع الزوجة الاجتماعي والذي ينعكس على وضعها الاقتصادي يؤثر سلبا على العلاقات داخل الأسرة سواء بين الزوجين أو بين الأبناء وأسرة الزوج أيضا(٢٣).

أما دراسة (حسن بركات) فقد استهدفت تحديد رؤية الرجل للمرأة في الريف المصري باختلاف البعد الطبقي والثقافي والجيلى، والتعرف على الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها المرأة في الريف، ومقارنة الصورة الواقعية لهذه الأدوار بالصورة المثالية التي يكونها الرجل عن المرأة. والكشف عن المرجعية الدينية والفكرية للرجل عن دور المرأة الاقتصادي في الأسرة والمجتمع. وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفى. وخلصت إلى أن نظرة الرجل لعمل المرأة هي نظرة يغلب عليها الدونية وعدم الاعتراف بدورها الاقتصادي الايجابي داخل

(ISSN: 2536 - 9555)

الأسرة، كما تبين أن المرأة تتعرض للانتقاد والتقليل الدائم لمجهودها في تحمل المسئولية، مما يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد دون مقابل. كما توصلت الدراسة لوجود ازدواجية في النظرة نحو عمل المرأة ودورها في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة فمن أشد الأمور التي تعيب الرجل أن يقال أنه يخضع لامرأة ولو كانت أمه وتتقبل النساء ذلك وتدعم هذه النظرة من خلال التنشئة الاجتماعية لأبنائها. أكدت الدراسة على وجود تباين واضح في نظرة الرجل لاستقلال المرأة بذمتها المالية، حيث يرفض الزوج أن تستقل الزوجة بميراثها أو دخلها الخاص مما يؤدى أحياناً إلى الطلاق، ولكن على النقيض من هذا تجاه الابنة أو الأخت على جميع المستويات الطبقية والجيلية والاجتماعية(٢٤).

هدفت دراسة (حسن أيوب) تقييم الواقع المعاش لتمتع أو حرمان الزوجة من حقوقها في الملكية والثروة المشتركة التي تتكون بعد الزواج. والتعرف على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تدعم فكرة حقوق الزوجة الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت إلى أن الزوجات في فلسطين تعانين من تدنٍ كبير في مستوى المعرفة والوعي بأهمية حقوق الملكية الخاصة بالزوجة، كما أكدت الغالبية العظمى من حالات الدراسة أن العرف يلعب دوراً كبيراً في حرمان الزوجة من تسجيل أموالها وممتلكاتها بما في ذلك الحسابات البنكية مثلاً، وأشارت الدراسة إلى معاناة الزوجات من سلطة القوة والقهر التي يمارسها الأزواج على الزوجات حيث تجبر النساء على التخلي عن حقوقهن المادية، ويصل الأمر في كثير من الحالات إلى الطلاق، هذا بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والعرفية التي تعرقل حصول الزوجة على استقلال الذمة المالية بعيدا عن الزوج الذي ينصفه القانون دوماً(٢٥).

وسعت دراسة (محمد عبد الكريم) إلى الكشف عن التحولات التي طرأت على النظام الأسرى السعودي فيما يتعلق باستغلال الزوج مال زوجته دون رضاها، ومحاولة الكشف عن الأسباب الاجتماعية التي تدفع الزوج لممارسة العنف المالي على زوجته، وما ينتج عنه من خلافات أسرية تنعكس آثارها الأمنية على الأسرة والمجتمع، وقد اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي لعينة من الزوجات العاملات في الهيئات الحكومية والقطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى أن أي تعدٍ من الزوج على مال زوجته يعد استغلالا غير مشروع لكسبها وجهدها ويدخل في دائرة أكل أموال الناس بالباطل.

يحق للزوجة مطالبة زوجها قضائيا لاستعادة حقوقها المالية في حالة استغلال سلطته عليها وأخذ أموالها بدون رضاها. وعرضت الدراسة للآثار السلبية على الأبناء حيث يتم تنشئتهم على عدم الاعتراف بحقوق الإناث وتوارث الهيمنة الذكورية(٢٦).

تشابهت دراسة (أولوكويمى، أماكا) مع الدراسة السابقة فى رصد أوضاع المرأة الريفية فى نيجريا مؤكدة أنها معزولة وأقل تمكيناً من نظرائها من الذكور مما يقوض الثقة بالنفس واحترام الذات. وتؤثر هذه الفجوة بين الجنسين على الدخل والتوزيع داخل الأسرة مع آثار سلبية محتملة على تعليم ورعاية المرأة فى شتى جوانب الحياة الاجتماعية. ويلعب ذلك دوراً كبيراً فى امكانية أن يكون للمرأة صوت فى صنع القرار داخل الأسرة.

وهدفت الدراسة رصد أبعاد تمكين المرأة فى المناطق الريفية النيجرية باستخدام بعدين لتمكين المرأة وهما: قدرة المرأة على اتخاذ القرار، ومواقف المرأة تجاه ضرب الزوجة من قبل الزوج. واعتمدت الدراسة على استخدام بيانات من المسح الديموغرافى والصحى لنيجيريا (DHS) لعام ٢٠١٣ على عينة عمدية لبيانات المرأة الريفية فى ست مناطق جيوسياسية من نيجريا. وتبين من نتائج الدراسة أن

(ISSN: 2536 - 9555)

غالبية النساء الريفيات لم يكن لديهن منزل ولم يناقشن قضاياهن الصحية مع العاملين الصحيين، ولم يكن لديهن استقلالية بشأن كيفية إنفاق مكاسبهن ولا حصولهن على تعليم رسمى. وبالرغم أن معظم النساء كن محرومات من القوة فإن التكافؤ بين الجنسين كان مرتفعاً فيما يتعلق بالحصول على الأصول الإنتاجية. وختاماً أكدت الدراسة على أهمية توجيه الجهود نحو منح المرأة الريفية الحرية الاقتصادية للمشاركة بنشاط فى صنع القرار فيما يخص الشؤون المالية للأسرة. لابد من وجود حملة توعية لإشراك الرجال فى دعم تمكين المرأة[٢٧].

يتضح من العرض السابق اتفاق الدراسة الراهنة مع التراث البحثي في تأثر الأسرة المصرية في وقتنا الحاضر بما يدور حولها من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية، انعكست على العلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة بين الزوجين، حيث دفعت المرأة للانخراط ضمن قوة العمل لتشارك الرجل في مهامه وتساعده على تحسين دخل الأسرة، ونتيجة لذلك أصبحت الزوجة تتمتع بحرية أكبر في قراراتها الشخصية وعلاقتها مع الزوج، حيث أكدت بعض الدراسات على اختفاء صورة الزوج المتسلط والمسيطر الأوحد في الأسرة وظهور الزوج المتفهم لطبيعة الواقع المتغير، والذي سمح للزوجة بالمشاركة والصعود لتولى الدور القيادي داخل الأسرة. وعلى النقيض تقدم لنا بعض الدراسات التحديات الاجتماعية التي تواجه الزوجة في ظل الهيمنة الذكورية وفرض الزوج السيطرة الكاملة على القيادة والقرارات داخل الأسرة. بالإضافة لحرمان الزوجة من حقوقها المالية وإجبارها على التنازل عن حقوقها وعدم السماح لها بتسجيل أموالها في حساب بنكي مثلاً. وقد اعتمد أغلب الباحثين في هذه الدراسات على الأسلوب الكمي في تحليل وتفسير البيانات. وتأتى هذه الدراسة لتغطى فجوة حقيقية في الدراسات الثقافية الأسرية والعلاقات بين الزوجين بالتركيز على نموذج الزوجة التي نجحت في الحصول على حقها المالي في الصداق والميراث، وتمكنت من

الاستقلال بذمتها المالية الناتجة عن عملها الخاص أو الحكومي بعيدا عن ذمة الزوج، دون أن يؤثر ذلك على الحياة الاجتماعية والعلاقات الأسرية بينهما، من خلال تسليط الضوء على نمط شخصيتها والممارسات الاجتماعية الخفية التي ساهمت في نجاحها في ذلك، بأسلوب كيفي للوصول إلى شرح وعرض وافٍ لدور الثقافة المصرية الريفية والحضرية في تدعيم أو مناهضة الاستقلال المالي للزوجة.

وأخيراً بعد عرض هذا التراث البحثى الزاخر بالرؤية الفقهية والمبادئ الراسخة للدين الإسلامى فى كيفية تدبير الزوجين للحياة الأسرية السوية، وعرض بعض النماذج للدراسات الميدانية التى تتناول مؤشرات اجتماعية متنوعة حول موضوع الدراسة. يعتبر هذا التراث بمثابة نقطة انطلاق للباحثة حتى لا تبدأ مما بدأ منه الآخرون، ومحاولة الاستفادة من نقاط القوة وتجنب نقاط الضعف.

هوامش ومراجع الدراسة:

(١) أيمن أحمد محمد نعيرات، الذمة المالية للمرأة فى الفقه الإسلامى، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم الفقه والتشريع، نابل، (٢٠٠٩).

(٢) سمية هقى، الحقوق المالية للمرأة فى الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادى، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الانسانية، الجزائر، (٢٠١٥).

(٣) جمانة محمد صبرى العويتى، الذمة المالية للزوجة فى الفقه الإسلامى وقانون الأحوال الشخصية الليبى "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية الحكومية، كلية الدراسات العليا، قسم الشريعة والقانون، أندونيسيا، (٢٠١٦).

(ISSN: 2536 - 9555)

(٤) أحمد طيبى، الذمة المالية بين الزوجين فى الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر (٢٠١٨).

(٥) محمد أمين تيراوى، استقلالية الذمة المالية للزوجة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى "دراسة مقارنة"، معهد الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد الثامن، ع١٦، الجزائر، (٢٠١٩)، ص ص ٨٤-١٠٧.

(٦) صالح بن عبد الرحمن بن عبد العزيزراتب الزوجة ومدى حقوق الزوج فيه فى ميزان الفقه الإسلامى "دراسة فقهيه مقارنة"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الجزء الثالث، ع ٤، دمنهور، (٢٠١٩)، ص ص ٥٢٤- ٦١٨.

(٧) زهور مختارى، آليات حماية حقوق الزوجة المالية "دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامى والقانون الجزائرى"، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه الأخضر- الوادى، معهد العلوم الإنسانية، قسم الشريعة، الجزائر، (٢٠٢٠).

(٨) محمد رابح، النفقة الزوجية بين قوامة الزوج ومشاركة زوجته فى الإنفاق، جامعة أدرار الجزائر، مجلة الباحث الأكاديمي فى العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعى بأفلو، ع ٧، (٢٠٢١)، ص ص ٥٣- ٧٣.

(٩) إيناس بنت أحمد على السليمى، الدورالاقتصادى لربة الأسرة العاملة السعودية وعلاقته بالتوافق الزواجى، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية للاقتصاد المنزلى، قسم السكن وإدارة المنزل، (٢٠٠٨).

(١٠) يوسف ضامن الخطابية، مقومات التوافق فى الحياة الزواجية وعلاقته بالعوامل الاجتماعية "دراسة على عينة من الأزواج العاملين بالمدارس الحكومية بشمال الأردن"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ٤٢، ع٢، (٢٠١٥)، ص ص ٣٧١-٣٨٩.

(١١) قرطى فائزة، الزوجان والعلاقات الزواجية، رسالة ماجستير، جامعة وهران ٢، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع، بئر الجير، (٢٠١٦)

(١٢) إيناس على علوى، الشراكة المالية بين الزوجين وانعكاسها على الاستقرار الأسرى"دراسة وصفية بقطاع التعليم العام بمحافظة جدة"، مجلة الثقافة والتمية، مجلد ١٨، ع١٢٠، ٢٠١٧، ص ص ١٩٥-٢٧٠.

(13) Pollmann, M. M"Let's Talk About Money: The Role of Attachment Styles in Couples' Financial Communication, financial Therapy, and financial conflict. journal of financial Therapy6, vol12, No. 2, (2021):92-115.

(14) Anushree Srivastava, ROLE OF FINANCIAL INDEPENDENCE IN UPLIFTING THE STATUS OF WOMEN, Babu Banarasi Das University, Lucknow, Uttar Pradesh, vol. 3, Issue. 7, (2020):10-15.

(١٥) ربيع محمود نوفل، مهارات الاتصال الاجتماعى بين الزوجين وعلاقتها بقدرة الزوجة على اتخاذ القراروادافعيتها للإنجاز، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية، كلية الاقتصاد المنزلى، قسم إدارة المنزل والمؤسسات، (٢٠٢٢)

(١٦) أمل الخاروف، دور المستوى التعليمى فى زيادة مشاركة المرأة فى اتخاذ القرارات الأسرية "دراسة ميدانية بمدينة صنعاء"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الأردن، مجلد ٣٢، ع ٢، (٢٠٠٥)، ص ص ٣٨٣-٤٠٠.

Acharya, D. R., Bell, J. S., Simkhada, P. et al. "Women's autonomy in household decision-making: a demographic study in Nepal". Reprod Health, Vol 7, No. 15, (2010).

(١٨) سميرة أحمد قنديل، أسلوب وسلطة اتخاذ القرارت الأسرية وعلاقته بجودة الحياة كما تدركها ربات الأسر، جامعة الاسكندرية، كلية الاقتصاد المنزلى، مجلة الاقتصاد المنزلى مجلد ٢٤، ع ٣، (٢٠١٤)، ص ص ١٥١- ١٨١.

(١٩) شادى رمضان محمد، عمل المرأة والمشاركة فى اتخاذ القرار فى الأسرة الفلسطينية "دراسة ميدانية فى شمال قطاع غزة"، رسالة دكتوراة، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات العربية، (٢٠١٤).

(ISSN: 2536 - 9555)

(٢٠) آيات عبد المنعم الديسطى، إيمان عبده السيد، إدارة مورد المعرفة وعلاقته بقدرة ربة الأسرة علي اتخاذ القرارات الأسرية، جامعة الاسكندرية، مجلة الاسكندرية للتبادل العلمى، مجلد٣٦، ع١٦، (٢٠١٥)، ص ص ٧٨٩– ٨١٤.

(٢١) ريم ثقل العتيبى، عمل المرأة وعلاقته باتخاذ القرارات الأسرية لدى بعض النساء العاملات بمدينة الرياض، مجلة البحث العلمى فى التربية، ع ١٩، (٢٠١٨)، ص ص ٦٠٨–٦٥٥.

(٢٢) أمل محمد محمود، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لرؤية الرجل للمرأة "دراسة أنثروبولوجية فى مجتمع محلى مصرى"، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٥.

(٢٣) إيمان شعبان أحمد، المساهمة المالية للزوجة وآثرها على دورها داخل الأسرة، مجلة بحوث التربية النوعية، ع ١٤، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، (٢٠٠٩)، ص ص ١٢٧–١٦٢

(٢٤) حسن بركات، التحولات الاجتماعية بالريف المصرى وانعكاسها على رؤية الرجل لعمل المرأة واستقلالها المالى "دراسة أنثروبولوجية فى احدى القرى المصرية، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٤، كلية الآداب، جامعة عين شمس، (٢٠١٦). ص ص ٣١٥–٣٧٤.

(٢٥) حسن أيوب، حقوق الزوجة فى الملكية المشتركة بعد الزواج فى فلسطين، مركز المرأة للإرشاد القانونى والاجتماعى، فلسطين، (٢٠١٩)، ص ص ١–٤٨.

(٢٦) محمد عبد الكريم خالد، الآثار الأمنية الناجمة عن استغلال الزوج مال زوجته "دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الدراسات الأمنية، (٢٠١٩).

(27) Oluwakemi Adeola Obayelu and Amaka, Dimensions and drivers of women's empowerment in rural Nigeria, Department of Agricultural Economics, University of Ibadan, Ibadan, Nigeria, 2020, pp 315-333.